

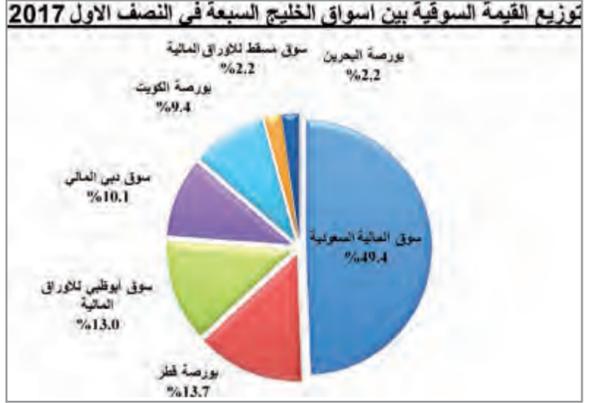
# برميل النفط يرتفع 45.38 دولار

وكانت أسعار عقود النفط الخام ارتفعت بعد صدور بيانات رسمية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول المخزون الأمريكي للنفط الأربيعاء الماضي والتي أظهرت تراجعا في مخزونات النفط الخام وباعلى من التوقعات.

للبرميل، كما ارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي (مزيج برنت) في تعاملات أول أمس لتصل إلى مستوى 48,91 دولار للبرميل.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام في تعاملات أول أمس الجمعة لتصل العقود الآجلة لنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس إلى مستوى 46,62 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 86 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ مستوى 45,38 دولار أمريكي مقابل 44,52 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر الملحن من مؤسسة البترول الكويتية.



جدول توضيحي 1

توزيع القيمة السوقية

## التقرير ذكر انها ارتكبت الخطايا التي أدت إلى بلوغ البلد هذا المستوى من التخلف

# «الشان»: الحكومات المتعاقبة استباححت أداة شراء الود السياسي

البيان	الاسبوع الثامن والعشرون 2017/07/13	الاسبوع السابع والعشرون 2017/07/06	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشان (قيم 34 شركة)	382.4	376.2	1.6%
مؤشر السوق (أسعار)	6,788.5	6,680.1	1.6%
قيمة الأسهم المتداولة (دك)	59,663,605	46,395,431	28.6%
المعدل اليومي (دك)	11,932,721	9,279,086	28.6%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	388,924,169	242,569,642	60.3%
المعدل الي (أسهم)	77,784,834	48,513,928	60.3%
عدد الصفقات	15,176	12,123	
معدل اليومي لعدد الصفقات	3,035	2,425	25.2%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	تابلر كويتي	قيمة تداول السوق
شركة الأثير للاستثمار شركة عقلة	11,012,869	18.5%
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	6,814,852	11.4%
بيت التمويل الكويتي	4,997,532	8.4%
بنك الكويت الوطني	4,139,025	6.9%
شركة أبوظبي للمخازن العموية	3,840,100	6.4%
الإجمالي	30,804,378	51.6%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
القطاعات	تابلر كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع خدمات مالية	17,951,486	30.1%
قطاع البنوك	16,285,823	27.3%
قطاع الصناعة	9,090,622	15.2%
قطاع الاتصالات	7,248,450	12.1%
قطاع العقارات	6,550,167	11.0%

جدول توضيحي 2

تقديرات النمو لعام 2018 عند 3.6%. وتظل تلك التقديرات أعلى بفارق ملحوظ من نمو الاقتصاد العالمي في عام 2016 البالغ 3.1% وقريب من النمو المحقق في عام 2015 والبالغ 3.4%. بما يعنى أن الاقتصاد العالمي يمر بدورة رواج وإن ضعيف، وكان الاقتصاد العالمي ما قبل أزمة 2008، ينمو بمعدلات أسرع بعد تعافيه من كل أزمة.

ويظل هذا التقرير، تقرير مبدئي لا يعكس تحديث من واقع نتائج النمو الحقيقية لربع السنة الأول، ولكنه يوحى ببعض التفاؤل خصوصا وأن تلك التنبؤات إما تغيرت للأفضل، أو ظلت ثابتة لاقتصادات رئيسية تتعرض لبعض الاضطراب مثل الإقتصاد الأوروبي وبريطانيا، فالاقتصاد الأمريكي وهو أكبر اقتصادات العالم، حافظ على توقعات معدلات نموه ثابتة عند 2.3% و 2.5% لعامي 2017 و 2018 على التوالي، والاتحاد الأوروبي ثاني أكبر اقتصادات العالم إن قيس بمجموع دوله، تحسنت قليلا لتوقعات بشأن نموه لتصبح 2% في عام 2017 بعد أن كان 1.8%، وبقت تقديرات نموه ثابتة عند 1.8% في عام 2018. بينما تحسنت توقعات النمو لبريطانيا رغم مشكلاتها السياسية لترتفع إلى 2% في عام 2017 بعد أن كانت 1.5% وترتفع إلى 1.5% في عام 2018 بعد أن كانت 1.4%.

شركاتها كبير، نتيجة دور القطاع المهيمن في الاقتصاد، لذلك لا تعكس حركة الأسعار في بورصات الإقليم التغير في ثروة الأفراد المستثمرين فيها فقط، وإنما تعكس التغير في جزء من ثروة القطاع العام.

وتمر بورصات الإقليم بوضع غير مسويق، ويزداد وضوحاً بمرور الزمن، فالتغير الأهم الذي يؤثر في حركة أسعار الأسهم ومن ثم في قيمة البورصات الرأسمالية، أي التغير في ثروات الأفراد والقطاع العام المستثمرة في تلك البورصات، وإنما متغيرات خارجة عن قدرة الحكومات أو إدارات الأسواق أو إدارات الشركات على التأثير فيها، وهما تحديداً متغيرين في أوج نشاطهما، المتغيران هما، تطور سوق النفط، ثم الأحداث الجيوسياسية في الإقليم وفي جواره الجغرافي، وسوق النفط ذات المنفعة هو من يتحكم في أسعاره بدلاً من المنتج، بسبب تطورات التكنولوجيا، والخوف من البعثة، بينما حرائق الأحداث الجيوسياسية باتت لا تستثنى أحداً في الإقليم.

ولو تابعنا أداء شركات بورصات الإقليم لعام 2016 والنصف الأول من عام 2017، نلاحظ أن الأداء المالي كان جيد بشكل عام، ولكن أحداث سوق النفط والأحداث الجيوسياسية زادت من حجم المخاطر وعزوف السيولة، فسيولة البورصات الخليجية السبع بلغت في النصف الأول من عام 2016 نحو 226.5 مليار دولار أمريكي -نحو 81% منها للبورصة السعودية-، وبلغت سيولتها للنصف الثاني من عام 2016 نحو 161.9 مليار دولار أمريكي فاقدة نحو 28.5% في ست شهور، ارتفعت إلى 166.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2017 رغم إنفاق منجني النفط التقليدي على ضبط الإنتاج ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو 70% من أدنى مستوى بلغته في شهر يناير 2016، بينما كانت تلك السيولة ضخمة في زمن رواج سوق النفط، قبل أحداث الينن ثم أحداث الخليج، وبلغت نحو 438 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2014.

ومؤخراً، ورغم تمديد اتفاق منتج النفط التقليدي على ضبط إنتاجهم حتى نهاية الربع الأول من عام 2018، هبطت أسعار النفط عن المستوى المستهدف من الاتفاق، وامتدت الأحداث الجيوسياسية المؤسفة إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بدءاً من 5 يونيو الفاتت، لذلك، يبدو أن مستقبل بورصات الإقليم يبني بالمريد من إنحسار السيولة وضعف الأسعار، وتلك واحدة فقط من خسائر القطاعين العام والخاص الناتجة عن ضعف سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي، والناتجة عن عدم القدرة على ضبط تدهور الأوضاع الجيوسياسية، بينما النجاح على الجهتين قد يحقق العكس تماماً.

### الاقتصاد العالمي

لا تغيير ملحوظ في تقرير ”ستدوك النقد الدولي“ الأخير في 08/07/2017 الصادر بمناسبة إجتماع جموعه العشرين، عن تقرير يناير الفاتت، فالتعديل الموجب لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي جاء طفيفاً، وارتفعت تقديراته من 3.4% لعام 2017 إلى 3.5%، بينما ثبتت

البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
2017/07/13	2017/07/06	2017/07/13	2017/07/06	2017/07/13
382.4	376.2	6,788.5	6,680.1	59,663,605
11,932,721	9,279,086	388,924,169	242,569,642	77,784,834
15,176	12,123	3,035	2,425	

جدول توضيحي 3

ارتفاع النشاط في البورصة، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرانهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، الذين زادوا من نصيبهم أيضاً مع ازدياد نشاط البورصة.

و ارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 25.6%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية يونيو 2017، مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 21.6% -ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية يونيو 2016، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يونيو 2017، نحو 19.590 حساباً، أي ما نسبته نحو 5.2% من إجمالي القيمة الحسابات، مقارنة بنحو 20.445 حساباً في نهاية مايو 2017، أي ما نسبته نحو 5.4% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 4.2% خلال شهر يونيو 2017.

### إقليم الخليج

لدول مجلس التعاون الخليجي 7 بورصات، واحدة في كل منها، ما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة التي لديها بورصتان، تتفاوت تلك البورصات في أحجامها من ناحية القيمة الرأسمالية -السوقية- للشركات المدرجة، والأهم من ناحية سيولتها، وكما في 30 يونيو 2017، بلغت القيمة الرأسمالية للبورصات السبع، نحو 952.1 مليار دولار أمريكي، نصيب البورصة السعودية منها نحو 49.4%، ونصيب بورصة قطر نحو 13.7%، ونصيب بورصة أبوظبي نحو 13% ونصيب بورصة دبي نحو 10.1% ونصيب بورصة الكويت نحو 9.4%، ثم ينحصر نصيب بورصتا مسقط والبحرين إلى 2.2% لكل منهما، ولبورصات الإقليم خاصة يميزها عن معظم بورصات العالم، وهي، أن نصيب القطاع العام في ملكية

بورصتها 2040. وبينما معدلات سوق النفط في الماضي منحت فرصة جديدة بعد كل حقبة من إرتكاب الخطايا، ليس في المستقبل تسامح أو تعويض، وبينما يملك البعض القليل ممن هم في سلطة إتخاذ القرار خيار وإمكانية لبدء حياته من جديد في أي بقعة في العالم إن تحقق الإصطدام بالحناء، لا تملك الأغلبية الساحقة من المواطنين سوى دفع كل تكاليف هذه الخطايا، وستكون باهظة جداً، والمطلوب، هو بعض الشجاعة وبعض الجهد في تبيان حقائق الأوضاع المالية للبلد مع مستقبل مؤكد وإستقرار مستقبلي صغاره مسؤولة سلطات إتخاذ القرار فيه، وغالبية النواب جزء من تلك السلطة.

### بورصة الكويت

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها ”حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين“ عن الفترة من 01/01/2017 إلى 06/30/2017، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت، وأداء التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 51.6% من إجمالي قيمة المبادأة، (48.1% للنصف الأول 2016)، و 51% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة، (43.5% للنصف الأول 2016)، وباع المتعاملون الأفراد أسهماً بقيمة 1.903 مليار دينار كويتي، كما اشترى أسهماً بقيمة 1.879 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، نحو 24.002 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 22.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُبادأة، (17.4% للفترة نفسها 2016)، و 21.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة، (15.5% للفترة نفسها 2016)، وباع أسهماً بقيمة 821.183 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 780.354 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 40.828 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع المؤسسات والشركات، واستحوذ على 20.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة، (31.3% للفترة نفسها 2016)، و 19.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُبادأة، (25.7% للفترة نفسها 2016)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 744.740 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 714.380 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، بنحو 30.359 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الإستثمار، فقد استحوذ على 7.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة، (9.7% للفترة نفسها 2016)، و 6.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُبادأة، (8.9% للفترة نفسها 2016)، واشترى أسهماً بقيمة 280.716 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 246.244 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، بنحو 34.472 مليون دينار كويتي، ومن خصائص بورصة الكويت مجرد إعتبارات كونها بورصة محلية مع إزدياد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين

تقديرات النمو لعام 2018 عند 3.6%. وتظل تلك التقديرات أعلى بفارق ملحوظ من نمو الاقتصاد العالمي في عام 2016 البالغ 3.1% وقريب من النمو المحقق في عام 2015 والبالغ 3.4%. بما يعنى أن الاقتصاد العالمي يمر بدورة رواج وإن ضعيف، وكان الاقتصاد العالمي ما قبل أزمة 2008، ينمو بمعدلات أسرع بعد تعافيه من كل أزمة.

ويظل هذا التقرير، تقرير مبدئي لا يعكس تحديث من واقع نتائج النمو الحقيقية لربع السنة الأول، ولكنه يوحى ببعض التفاؤل خصوصا وأن تلك التنبؤات إما تغيرت للأفضل، أو ظلت ثابتة لاقتصادات رئيسية تتعرض لبعض الاضطراب مثل الإقتصاد الأوروبي وبريطانيا، فالاقتصاد الأمريكي وهو أكبر اقتصادات العالم، حافظ على توقعات معدلات نموه ثابتة عند 2.3% و 2.5% لعامي 2017 و 2018 على التوالي، والاتحاد الأوروبي ثاني أكبر اقتصادات العالم إن قيس بمجموع دوله، تحسنت قليلا لتوقعات بشأن نموه لتصبح 2% في عام 2017 بعد أن كان 1.8%، وبقت تقديرات نموه ثابتة عند 1.8% في عام 2018. بينما تحسنت توقعات النمو لبريطانيا رغم مشكلاتها السياسية لترتفع إلى 2% في عام 2017 بعد أن كانت 1.5% وترتفع إلى 1.5% في عام 2018 بعد أن كانت 1.4%.

شركاتها كبير، نتيجة دور القطاع المهيمن في الاقتصاد، لذلك لا تعكس حركة الأسعار في بورصات الإقليم التغير في ثروة الأفراد المستثمرين فيها فقط، وإنما تعكس التغير في جزء من ثروة القطاع العام.

وتمر بورصات الإقليم بوضع غير مسويق، ويزداد وضوحاً بمرور الزمن، فالتغير الأهم الذي يؤثر في حركة أسعار الأسهم ومن ثم في قيمة البورصات الرأسمالية، أي التغير في ثروات الأفراد والقطاع العام المستثمرة في تلك البورصات، وإنما متغيرات خارجة عن قدرة الحكومات أو إدارات الأسواق أو إدارات الشركات على التأثير فيها، وهما تحديداً متغيرين في أوج نشاطهما، المتغيران هما، تطور سوق النفط، ثم الأحداث الجيوسياسية في الإقليم وفي جواره الجغرافي، وسوق النفط ذات المنفعة هو من يتحكم في أسعاره بدلاً من المنتج، بسبب تطورات التكنولوجيا، والخوف من البعثة، بينما حرائق الأحداث الجيوسياسية باتت لا تستثنى أحداً في الإقليم.

ولو تابعنا أداء شركات بورصات الإقليم لعام 2016 والنصف الأول من عام 2017، نلاحظ أن الأداء المالي كان جيد بشكل عام، ولكن أحداث سوق النفط والأحداث الجيوسياسية زادت من حجم المخاطر وعزوف السيولة، فسيولة البورصات الخليجية السبع بلغت في النصف الأول من عام 2016 نحو 226.5 مليار دولار أمريكي -نحو 81% منها للبورصة السعودية-، وبلغت سيولتها للنصف الثاني من عام 2016 نحو 161.9 مليار دولار أمريكي فاقدة نحو 28.5% في ست شهور، ارتفعت إلى 166.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2017 رغم إنفاق منجني النفط التقليدي على ضبط الإنتاج ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو 70% من أدنى مستوى بلغته في شهر يناير 2016، بينما كانت تلك السيولة ضخمة في زمن رواج سوق النفط، قبل أحداث الينن ثم أحداث الخليج، وبلغت نحو 438 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2014.

ومؤخراً، ورغم تمديد اتفاق منتج النفط التقليدي على ضبط إنتاجهم حتى نهاية الربع الأول من عام 2018، هبطت أسعار النفط عن المستوى المستهدف من الاتفاق، وامتدت الأحداث الجيوسياسية المؤسفة إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بدءاً من 5 يونيو الفاتت، لذلك، يبدو أن مستقبل بورصات الإقليم يبني بالمريد من إنحسار السيولة وضعف الأسعار، وتلك واحدة فقط من خسائر القطاعين العام والخاص الناتجة عن ضعف سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي، والناتجة عن عدم القدرة على ضبط تدهور الأوضاع الجيوسياسية، بينما النجاح على الجهتين قد يحقق العكس تماماً.

### الاقتصاد العالمي

لا تغيير ملحوظ في تقرير ”ستدوك النقد الدولي“ الأخير في 08/07/2017 الصادر بمناسبة إجتماع جموعه العشرين، عن تقرير يناير الفاتت، فالتعديل الموجب لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي جاء طفيفاً، وارتفعت تقديراته من 3.4% لعام 2017 إلى 3.5%، بينما ثبتت